د. أمل جمال

ما وراء «الديمقراطية الإثنيّة»:

هيكلية الدولة، الصراع الثقافي المتعدّد، والمواطنة التفاوتيّة في إسرائيل

الواقع الإسرائيلي شديد التعقيد يشكل ورشة عمل تجريبيّة لعديد من النماذج النظرية في كل الأوجه الهيكلية للنظام الحاكم وطبيعته. إن ما ميّز العِقد الأخير هو موجة من الجدل يتعلق بشخصية هذا النظام ودرجة ديمقراطيته. أحد النماذج التي تجذب كثيراً من الاهتمام وتثير جدلاً أكاديمياً وشعبياً هو «نموذج الديمقراطية الإثنية». لقد طوّر عالم الاجتماع الاسرائيلي، سامي سموحا، هذا النموذج في محاولة منه لتشخيص النظام في دولة إسرائيل من خلال أدوات نظرية تُسائل المفاهيم المسيطرة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي. وبطريقة مماثلة لمحاولاته الريادية الأخرى، نجح سموحا في هزّ أسس المفاهيم علم ـ الاجتماعية والسياسية المسيطرة في اسرائيل، مما أوحى بجدل أكاديمي وشعبي له علاقة بطبيعة النظام الإسرائيلي.

يناقش سموحا الخطاب السائد في الدوائر الأكاديمية ويثير الشك في السمة الليبرالية للديمقراطية الاسرائيلية. إنه يضع اسرائيل في مركز طيف واسع يتحرك بين ديمقراطية مدنية واللاديمقراطيّة. أنه يرفض التقييمات المعارضة التي ترى اسرائيل كديمقراطية غربية من ناحية، وكدولة غير ديمقراطية من ناحية أخرى. يقول سموحا: «إن ما يهيمن في اسرائيل هو ديمقراطية غير مدنية ذات ميزة واطئة لكنها مستقرة» (ص ٥٦٦ من مقالة سموحا). إن هذا الوصف للنظام الاسرائيلي يضع النموذج الديمقراطي الإثني في مركز الجدل الشامل الذي يتجاذبه مؤيدون وناقدون في آن.

ما يلي هو نقاش نقدي لنموذج الديمقراطية الاثنية كأداة تحليلية ونظرية ومحاولة لصقل بديل نظري لفهم النظام السياسي في إسرائيل. الادعاء الأساسي هو أن نموذج الديمقراطية الإثنية يبرر الهيكل القائم للدولة، حيث الديمقراطية انتقائية وتباينية ازاء الجماعات المختلفة في

* محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة تل أبيب

المجتمع الاسرائيلي. أهمية هذا النقد تأتي من انتشار هذا النموذج في الأوساط الإسرائيلية. ثمة محاولات لتحويل الطبيعة الاثنية للديمقراطية الإسرائيلية الى نمط مثالي ثابت في وقت يتم فيه البحث عن دينامية للنظام خاصة في مجال توسيع دائرة ديمقراطيته. ولما كان لهذا النموذج تضمينات نظرية وقمعية شاملة، فإن نقاشه مهم للجدل الدائر حول نظرية «الدمقرطة» خصوصاً، والنظرية السياسية عموماً، رغم أن النموذج محصور بتحليل الواقع السياسي الإسرائيلي فقط.

ثمة نقيصتان مركزيتان تحتلان نقاش هذا النموذج. الأولى، أنه يستقي استنتاجات نظرية واسعة مبنية على دراسة حالة واحدة فقط. إن نموذج الديمقراطية الإثنية هو محاولة لتحويل الحالة الاسرائيلية الى نمط مثالي حسب مفهوم وبر (Weberian Sense). فبدلاً من نقد الواقع بناءً على نمط مثالي نظري، فإن سموحا يحوّل الواقع الى نمط مثالي يجب الاحتذاء به. على هذا، تصبح النقيصة الثانية جليّة. إن التركيز على السمات الاجرائية والمؤسساتية للنظام، وتحويل نظام ما الى نمط مثالي يكشف تضميناته القمعية المتداخلة به، أو يكشف الأجندة غير المعلنة لصاحب النظرية. مثل هذه الأجندة تؤدي الى تصنيف الهيكل الإثني للدولة بما يحمله من تضمينات إشكالية مع عائلة الأنظمة الديمقراطية، بناءً على تعريف ضيّق واجرائي للديمقراطية. النموذج يُقزّم الديمقراطية الى مجرد أمور اجرائية من أجل تعرية الطبيعة الديمقراطية للنظام الإسرائيلي. وعلى هذا، فإن النموذج يتجنب النقد الذي يثور ضده بناء على الاستفادة من تعريفي أكثر تماسكاً للديمقراطية. في الصفحات التالية سنظهر التضمينات القمعية والمتماسكة للاجراءات، وهي أمور لم يتطرق إليها النموذج.

سامي سموحا

إن نقاش هذا النموذج لا يجادل التصنيفات الموجودة داخله والقائمة على تعريف خارجي ملموس للديمقراطية. بدلاً من ذلك، فإننا سوف نسعى الى مناقشة الدعائم النظرية الأساسية لـ سموحا من أجل مزيد من الفهم للنظام الاسرائيلي ورسم بعض الخطوط لطريقة «دمقرطة» هذا النظام. بمعنى أكثر وضوحاً، نحاول اثارة نقد نظري وتحليلي قد يساعد في فهم تأثير هيكلية الدولة على الأنظمة السياسية خاصة حين يتم الحديث عن الديمقراطية. لن أعرض النقاط الرئيسية للجدل بين سموحا ونقاده. علاوة على ذلك، بما أنه قد تم تقديم النموذج ضمن سياقات مختلفة، ليس لي من قصد في مراجعة عناصره المختلفة. ومن أجل ازالة أي شك، سيكون من المناسب العودة الى بعض التغييرات التي تم ادخالها الى النموذج من أجل الرد على بعض النقاد.

ادعي ان مركزية الدولة، كوحدة في التحليل المركزي وكياناً قائماً بذاته، يعكس الأيديولوجيا المسيطرة في اسرائيل.

وهذه الأيديولوجيا تعطي الأهمية الرئيسية لمصالح الدولة واعتباراتها وتقلص المجتمع وديناميكيته جانباً. بشكل مشابه، فإن نموذج الديمقراطية الإثنية يتجاهل الاختلافات الإثنية ـ الثقافية داخل المجتمع اليهودي في اسرائيل. إن واقع التعدد الثقافي المسيطر في المجتمع الاسرائيلي يتخطى العوائق القومية على مستويات متعددة، فوضع اليهود الروس والشرقيين في الحياة الاجتماعية والثقافية يؤسس دون شك لحقيقة أن النماذج النظرية التي تحاول تفسير الواقع السياسي في اسرائيل لا بدّ أن تعود إلى الصراع متعدد الثقافات والذي يتزايد قوة ويكتسب زخماً داخل النظام السياسي. وبشكل مشابه، فإن حصر تحليل الأنظمة السياسية في وجهة نظر هيكلية صرفة يتجاهل التأثير البارز للثقافة السياسية. إن نموذج الديمقراطية الاثنية يبرر وجود النظام السياسي القائم الذي تقرره الأغلبية اليهودية كي يخدم مصالحها. أما السلّم القومي ـ الإثني في المجتمع الإسرائيلي، الذي يعترف به سموحا، فهو مبرر كونه قائم على عدم رغبة الأغلبية اليهودية في التنازل عن الامتيازات السياسية التي تتمتع بها في ظل النظام القائم. وارتكازاً على الاستفتاءات الشعبية يظهر سموحا ان الهيكل السياسي المقبول على الأغلبية اليهودية هو هيكل الديمقراطية الإثنية (سموحا، ١٩٩٥). على أن سموحا لا يشرح لنا كيف يستوعب الهيكل الديمقراطي الإثني الانقسام المدني ـ الثقافي الذي يضم مجموعات إثنية مختلفة، بما فيها الإثنيات اليهودية في أماكن مختلفة وعلاقتهم مع الدولة. إن الضبط الهيكلي للنخب السياسية المسيطرة له فحوى ثقافي واضح مغطّى بالاجراءات الديمقراطية. وهكذا تكون كل محاولة «للدمقرطة» ذات اضافة عميقة لفهمنا دينامية النظام الإسرائيلي، كما تظهر الحاجة الى مواطنة تفاضلية من أجل التغلب على الصراعات الثقافية المتعددة في المجتمع.

صلابة النظرية ضمن ميوعة الواقع

بالمقارنة مع كتاباته السابقة، تتجاوز مقالة سموحا الجديدة ـ التي نشرت في مجلة «علم الاجتماع في اسرائيل» ـ قضية رؤية أوجه الشبه بين الديمقراطية الاثنية مع نوعين من الديمقراطية المدنية، هي الليبرالية والاتحادية. حفز النقد الموجّه للنموذج سموحا على امعان النظر في كل من النظام الديمقراطي والسلطوي كي يحدد النموذج الاسرائيلي. وبما أن مختلف أشكال الديمقراطية المدنية مثل الليبرالية الفردية، الليبرالية الجمهورية، الاتحادية، والديمقراطية متعدّدة الثقافات لا تلائم النظام الاسرائيلي، وبما أن اسرائيل ليست دولة سلطوية فإن هناك حاجة لتطوير نموذج جديد للحكم. إن سموحا يطور نموذج الديمقراطية الإثنية حيث يتم «منح الحقوق المدنية لكل المواطنين الدائمين في الدولة والمهتمين بالمواطنة، لكن وبشكل متزامن مع ذلك تُعطى الأغلبية مكانة خاصة. إن الدور الدستوري للنظام يحمل تناقضاً كبيراً بين مبدأين ـ الحقوق السياسية والمدنية للجميع وخضوع الأقلية الهيكلي للأغلبية» (ص ٥٧٩). والتناقض بين المواصفات الديمقراطية والسيطرة الإثنية يظهر بأشكال مختلفة في آفاق عديدة من الحياة. إن الدولة ملك للأغلبية التي تستخدمها أداة لتحقيق المصالح الوطنية. نتيجة لذلك، فإن النقص المركزي للديمقراطية الإثنية قياساً مع النماذج المدنية هو نقص في المساواة السياسية والمدنية. إن حقوق الأقلية ليست أقل من تلك الموجودة لدى الأغلبية وحسب، بل هي مضمونة من باب المجاملة وليس الحق. بهذا المعنى، فإن الديمقراطية الإثنية نظام مختلط من العناصر الديمقراطية وغير الديمقراطية.

من أجل تعريف الديمقراطية الإثنية بعمق أكثر، يقدّم سموحا ثمان مزايا تساعد على توصيفها على أنها نموذج أصلي نظري. كان الهدف من تقديم الميزات تعزيز الطبيعة التحليلية للنموذج وتقليص الأبعاد القهرية. جاءت هذه المزايا لادخال سمة النسبية، وللتغلب على السياق الإسرائيلي الضيق. إن العلاقة المركزية لفحص طبيعة النظام الإسرائيلي تتمثل في الفاصل الإثني ـ القومي بين اليهود والعرب داخل حدود الخط الأخضر. من خلال المزايا الثمانية للديمقراطية الإثنية، يستخلص سموحا معنى الإعلان عن اسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية. على المستوى المعرفي فإن النموذج يؤكد التغيرات التي حصلت في اسرائيل منذ بناء الدولة وتظهر محاولة سموحا اعطاء النموذج بعداً دينامياً. إن سموحا يعود الى التطورات في النظام السياسي الإسرائيلي، خاصة عملية الدمقرطة، ليشير الى ثباتها وقدرتها على تكييف نفسها مع واقع متغيّر. وعليه، يقول (سموحا) «تحسنت الديمقراطية الاسرائيلية من الناحية النوعية عبر السنوات» (ص ٦١٠). مع ذلك، وحتى حسب تحليله، فقد حافظ النظام على شخصيته الإثنية.

رغم محاولات تصوير نموذج الديمقراطية الإثنية بميزات دينامية، إلا أنه يبقى جامداً. هذا الجمود يصدر عن سببين رئيسين: شخصيته الهيكلية، وبعده الواحد. يفحص سموحا النظام الإسرائيلي من المستوى المؤسساتي ـ الهيكلي وحسب. هكذا، يبقى النموذج وفياً لوجهة النظر الأحادية الجانب في إحدى المعضلات الأساسية في علم الاجتماع ما بين القوى الاجتماعية الفاعلة والبنية (غيدنز، ١٩٨٦). إنه لا يعود بشكل كامل الى القوى الناشطة في المجتمع، وقيمها، ووجهات نظرها نحو العالم واهتماماتها. إن القوة الوحيدة الظاهرة هي الدولة وبنيتها هو العامل المحدّد. ورغم الدور المركزي للدولة الإسرائيلية في المجتمع الإسرائيلي، هناك تغيرات تحدث في هذا المجتمع تُضعف الدولة ولا يمكن رؤيتها من وجهة نظر مؤسساتية ـ بنيوية فقط. علاوة على ذلك لا يمكن النظر الى الدولة من خلال مصطلح قائم بذاته، وتلك نقيصة مهمة سنناقشها فيما بعد.

من ناحية أخرى، فإن نموذج الديمقراطية الاثنية ذا بعد واحد من حيث تركيزه على الانقسام العربي اليهودي فقط. رغم محاولة سموحا مراجعة المعاني الضمنية للبنية الإثنية للدولة على الصراعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي، فإن هذا الاهتمام بقي بنيوياً وضحلاً. إن التفاضل داخل المجتمع الإسرائيلي بين الجماعات الإثنية المختلفة، والتي تحمل وجهات نظر مختلفة بل ومتناقضة، لها تأثير هائل على شخصية النظام الإسرائيلي، وخاصة على الديمقراطية. إن التوزيعات ما بين الديني والعلماني، الشرقي والغربي، المهاجر والمقيمين في المجتمع الاسرائيلي لا تقل تأثيراً على النظام الإسرائيلي والديمقراطية من الانقسام العربي اليهودي. تجاهل هذه القضايا المركزية تجعل النموذج محاولة تقزيمية لفهم الواقع السياسي الإسرائيلي. هذا التقزيم له معنى ضمني قمعي، وهو ما سنأتي عليه في مراحل قادمة.

إن الاجراءات الديمقراطية قائمة على خطاب شعبي يخلق الحدود بين المسموح به والممنوع. وفي واقع متعدد ثقافياً وقومياً، فإن خطاب الأغلبية المسيطرة يستطيع تحويل المجموعات الهامشية بعيداً عن اللعبة السياسية من خلال تجميد هامش حركتها باستخدام اجراءات تقوم الأغلبية بتمريرها

إن حصر الديمقراطية في السمات الاجرائية يأتي استجابة للحاجة النظرية القائمة في البحوث حول عمليات الدمقرطة في أنحاء العالم. وتطوّر موجة الدمقرطة في أوروبا الشرقية وأميركا الجنوبية حفّز الباحثين والمنظرين على اقتراح نماذج مهجنة من الديمقراطية تجمع عناصر ذات طبيعة ديمقراطية وغير ديمقراطية. إن تشكيل نموذج الديمقراطية الإثنية يمكن التعرف عليه ضمن هذا الجهد النظري. ومهما يكن من أمر، فإن

مظاهرة – للرسامة الإسرائيلية التقدمية روث شلوس

سموحا يتجاهل قضيتين أساسيتين: الأولى أن دولة اسرائيل كانت قد تشكلت بقصد دعم مصالح الشعب اليهودي. فالتمييز ضد المواطنين العرب ليس مجرد قدر لا مفرّ منه أو أمراً إلهياً، كما أنه ليس نتيجة لتحولات مؤقتة في النظام. الوضع التهميشي للعرب في المجالات العامة هو نتيجة سياسات تقررها الأغلبية اليهودية. أما التركيز على الأبعاد البنيوية فيخلق الانطباع وكأنه ما من مخرج لهذا الوضع. إن وجود أغلبية يهودية لا يجب أن يعني تهميش العرب. في المملكة المتحدة ثمة أغلبية انكليزية تسيطر على الدولة. لكن الدولة غير مُصنفة على أنها انكليزية. هناك منفذ للأقليات الاسكتلندية والويلزية الى مراكز مفصلية من النفوذ. هذه الأغلبيات تتمتع بحقوق جمعية في مستويات معينة (دون وبونازي ١٩٩٥). هذه الأقليات غير مشطوبة حين يأتي الأمر الى تحديد الأولويات المادية والتنفيذية للدولة، أو سياساتها الداخلية والخارجية. إضافة لذلك، هناك فرق واضح بين أغلبية تحترم الحقوق الأساسية للأقلية في المشاركة في تحديد ملامح الحياة العامة ذات الصلة المباشرة مع الأغلبية. ثمة ميل واضح في العالم الديمقراطي لتوسيع الحقوق الجماعية للأقليات القومية بحيث تسمح لها في تشكيل مستقبلها ضمن حدود الدولة القومية (كيمليكا ١٩٩٥، وإنغرام ٢٠٠٠).

القضية الثانية التي يتجاهلها نموذج الديمقراطية الاثنية هي الجدل النظري حول الأنظمة المهجنة، حيث ترى أن هذه الأنظمة مؤقتة والقصد منها الاستقرار ضمن احتمالين قائمين. حين يناقش كارل وشميتر الأنظمة المهجنة، فإنهما يشيران الى هذا النموذج كجزء من عملية عامة من الانتقال من نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي. بالمقارنة، فإن نموذج سموحا للديمقراطية الإثنية يأتي لتبرير استقرار السيطرة اليهودية في دولة اسرائيل ويفترض ان هذه السيطرة لا يمكن أن تختفي من العالم في أية مرحلة. فالسيطرة اليهودية على الدولة دائمة وليست عرضة لعملية دمقرطة تدخل فيها الأقلية شريكاً كاملاً ومتساوياً. النظام الديمقراطي الإثني في اسرائيل استقر بسبب تأسيس قوانين ومؤسسات بطريقة تعطيها (اسرائيل) أساساً قانونياً وأخلاقياً للحفاظ على نفسها كما تأسست في الأصل. مثل هذا الموقف ازاء نظام سياسي والذي يتضمن قدراً كبيراً من الحتمية لا يتفق مع النموذج النظري لنظام في مرحلة مؤقتة، ولا مع التغيرات التي تحدث على السياسة الإسرائيلية(٢).

الدولة كآلية للسيطرة، ومكانة المجتمع

من أهم مزايا نموذج الديمقراطية الإثنية هي رؤيتها المبسّطة للدولة. فالنموذج يتكلم عن الدولة على أنها «مؤسسة مستقلة ذاتياً منفصلة عن المجتمع، وذات احتياجات وقضايا وقوانين خاصة بها» (ص٥٦٥). إنه بذلك يقبل فرضية المدرسة الفكرية التي تقول بـ «إعادة الدولة إلى الحاكورة». هذه المدرسة الفكرية تُسائل، وهي محقّة في ذلك، الافتراضات الأساسية للنظريات الوظيفية ـ البنيوية اضافة الى الماركسية التي ترى في الدولة نتاج أنماط السلوك الاجتماعي. المؤيدون لهذه المدرسة الفكرية ينادون بالفصل التحليلي بين الدولة والمجتمع، ويرون الدولة واسطة مركزية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. هذا المفهوم يعزو الاستقلال للدولة ويدّعي أن نبية الدولة تقرر سلوك اللاعبين في كل من المجتمع والاقتصاد (ايفانز، روشيماير، وسكوكبول، ١٩٨٥). في الديمقراطية الإثنية، وطبقاً للنموذج، تتمتع الدولة باستقلالية كبيرة وبنيتها مركزية تماماً في فهم طبيعة النظام. وبدون التقليل من وجهة النظر هذه فإن ليس كل الدول تتساوى في استقلاليتها، ولم تطوّر كل الدول الآليات ذاتها لاختراق المجتمع. علاوة على ذلك، فحين يتكلم عن نظام ديمقراطي، فلا يعني ذلك أن استقلالية الدولة يجب أن تتماثل مع السيطرة الاثنية الصرفة. يبدو

إن نموذج الديمقراطية الإثنية يتكلم عن حقوق مدنية وسياسية لكل المواطنين في الدولة. وهكذا، فإنه يقبل المفهوم الليبرالي للمواطنة الذي يحدّ نفسه بالحقوق السياسية متجاهلاً ما أصبح مركزياً في النظرية الديمقراطية وحقوق الجماعات اجتماعياً واقتصادياً. إن نموذج الإثنية الديمقراطية لا يسائل مفهوم المواطنة الليبرالية المتأصّل في الخطاب السياسي المهيمن في اسرائيل

أن النموذج يدمج بين استقلالية الدولة وتماثلها الكلي من جهة وبين السيطرة الكلية للأغلبية الاثنية ـ القومية من جهة أخرى.

وطبقاً للنموذج، فإن الدولة ترسم أسلوب المجتمع في التصرّف، ناسجة بذلك طبيعة العلاقات المتبادلة داخله. الدولة تنظم العلاقات بين رعاياها وتُملي شكل توجههم نحوها. الدولة تُنشطُ النفوذ السياسي من خلال مؤسساتها ومنظماتها. مثل هذه السمة من سمات الدولة تضع لها صورة كسلطة قائمة بذاتها. إنها تعزو للدولة النفوذ الذي يشمل كل شيء ولا نهاية لحدوده. الدولة كائن قادر على كل شيء بما في ذلك توليد النتائج. وهي قادرة على تشكيل الواقع الاجتماعي من خلال مؤسساتها.

إن مفهوم النفوذ السياسي المتأصل في هذا النموذج للدولة يكون عمودياً، وليس له تأثير تبادلي ما بين الدولة والمجتمع (مجدال، ١٩٩٦). يتم تصور الدولة على أنها وحدة واحدة تعمل بانسجام من أجل الوصول إلى أهداف محددة. إن فحصاً معمقاً لسمات النموذج تشير الى أن سبعاً من ثماني مزايا تعزو الذاتية للدولة. على سبيل المثال، الدولة هي التي تميز بين الولاء للأمة الإثنية أو المواطنة. الدولة «تحدد أولوياتها بطريقة تدل على أن الاهتمام الأول والأخير هو لأعضاء الأمة الإثنية.. إنها تتخذ خطوات لمنع الاندماج أو التراجع الديمغرافي أو الضعف الثقافي للأمة الأثنية» (ص ٥٨٢). إن مصالح الدولة تحقق تجنيد الأمة الإثنية المسيطرة والتمييز ضد المجموعات الأقلية.

مثل هذا التوجه يُقلص الدولة الى مجرد وكالة مؤسساتية مركزية ذات مصالح مستقلة تملي تصرفها بمعزل عن المجتمع. لقد ادّعى مايكل مان بحق أن الدولة تستبيح المجتمع المدني من خلال النفوذ «تحت البنيوي» (مان، ١٩٨٦). وللدولة طرائق عديدة لاستباحة المجتمع. مع ذلك، فإن اعطاء الكثير من النفوذ للدولة يتجاهل واقع المجتمع وتأثير الجماعات السياسية والاجتماعية على بنية الدولة وسياساتها. على المستوى المعرفي، فإن هذا المفهوم للدولة الذي يطبقه النموذج يتجاهل المسيرة التاريخية ـ الاجتماعية التي أدت الى قيام دولة اسرائيل. عملية اقامة دولة اسرائيل تضمنت تدخلاً قوياً لمنظمات اجتماعية وسياسية كان لها، ولا يزال، تأثير قوي في تشكيل السمات الرئيسية للدولة. يظهر تعبير ذلك في المستويات الحزبية والاثنية والقومية. إن الطليعة الاشكنازية من المهاجرين القدامى التي سيطرت على مؤسسات الدولة كان لها تأثير حاسم على عملية بناء الدولة. أما الواقع السياسي المعاصر فيُظهر انه رغم بعض التغيرات، فإن معادلة النفوذ التي بُنيت منذ بداية الدولة لا تزال موجودة جزئياً. إن تأثير معادلات النفوذ في المجتمع على بنية الدولة لم تكن أقل من تأثير الدولة على العلاقات الاجتماعية والسياسية داخلها. إن مزايا تحديد العضوية في المجتمع السياسي الاسرائيلي لها تأثير جلي على الثقافة السياسية المتباينة. وبناء الهويات الاثنية التي أصبح لها معنى في العملية السياسية في اسرائيل تأثرت بالدولة، ولكن، استجابة لذلك، فإن السياسة اليهودية البين ـ اثنية كان لها تأثير كبير على بنية الدولة ونظامها.

للديمقراطية الاسرائيلية سمات اثنو ـ ثقافية واضحة. هذه السمات تظهر انه لا وجود لشيء اسمه «أمة اثنية أُحادية» كما يدّعي النموذج الدول. ولو نظرنا إلى الأمة من خلال نظرية العلاقات الأولية لسميث، لن يكون من العسير اظهار أن الأمة الإسرائيلية الحديثة لا تتكون من مجموعة اثنية واحدة (سميث ١٩٨٦؛ شتريت ٢٠٠٠). من ناحية أخرى، إذا فحصنا الهوية الاسرائيلية ـ اليهودية القومية من وجهة نظر نظرية القومية الوظائفية للمنظّر الإنكليزي ارنست غلنر أو من وجهة نظر النظرية البنائية للمنظّر بنيديكت أندرسون. فليس من المبالغة القول بأن هناك هرمية إثنو ـ ثقافية في الأمة اليهودية (غلنر ١٩٩٤؛ اندرسون ١٩٩١؛ كيمرلنغ ١٩٩٨؛ خزوم ١٩٩٨؛ شوحط ١٩٨٨). لقد كشفت الصهيونية عن صورة ذاتية ثقافية واضحة عكست وخدمت مصالح النخبة الاشكنازية التي سيطرت على الحركة في مراحلها الأولى وحددت الشخصية الثقافية للقومية اليهودية الحديثة (سيغيف ١٩٨٦، سموحا ١٩٩٣). هذه الصورة

روث شلوس – قيود

الذاتية الثقافية اخترقت الدولة وقادت سياساتها اللاحقة. أما السياسة التعليمية والثقافية التي هي حجر الرحى، عدا عن السياسات المتعلقة بالتأهيل الاجتماعي الرسمي عموماً فقد عكست النموذج الثقافي المهيمن للنخبة الاشكنازية. إن الصورة المسيطرة لـ «الصابرا» لم تكن محايدة ثقافياً بل عبّرت عن هيمنة القيم الثقافية لليهود الأوروبيين (آلموغ ١٩٩٧).

إن الإثنية السياسية القائمة في المجتمع الإسرائيلي، وبشكل متزايد في بنية الدولة تؤكد تقزيم نموذج الديمقراطية الاثنية التي ترى الدولة «مؤسسة مستقلة منفصلة عن المجتمع، ولها احتياجات وقضايا وقوانين خاصة بها» هذا الفهم يضع الدولة في المركز دون ارتباط بالتبادلية بينها وبين المجتمع التي هي جزء منه. إن توجها أكثر دهاءً يجب أن يرى الدولة كياناً ليس متجانساً ولا قائماً بذاته. طبقاً لـ ميغدال، فإن أنماط السيطرة في الدولة محددة بصراعات تحدث في ميادين اجتماعية متعددة من السيطرة والمقاومة (ميغدال، ١٩٩٦). ويقول «إن موظفي الدولة على كافة المستويات هم لاعبون أساسيون في هذه الصراعات ويحافظون على التبادلية مع أنماط النفوذ الاجتماعي المختلفة التي تعمل في ميادين متعددة» (ميغدال، ١٩٩٦). وبما أن قطاعات الدولة المختلفة تستجيب بشكل مختلف للضغوط، فإنه ليس صحيحاً ان الدولة تتصرف بعقلانية واتساق. إن افتراضات سموحا المتعلقة بالدولة الاسرائيلية تعطي شرعة لمفهوم الدولة على الطريقة التي تقدّمت بها النخبة السياسية النافذة.

لكن وكالات الدولة تستجيب بشكل مختلف للضغوط. في السنوات الأخيرة ثمة أنماط واضحة من الضغوط الإثنية داخل اليهودية تحاول السيطرة على سياسات الدولة. إن وصفهم يبدو ضرورياً إذا أردنا البحث عن فهم لدينامية النظام الاسرائيلي. مثال جيد على التنافس الإثني من أجل النفوذ داخل الدولة هو الصراع القائم بين حزب شاس الذي يمثل نظرة عالمية ارثوذكسية متطرفة كما يمثل اليهود الشرقيين، وحزب اسرائيل بعليّاه الذي يمثل الأيديولوجيا الصهيونية العلمانية وله دائرة انتخابية تكاد تكون تقريباً من الروس بشكل كامل (غيتلمان ٢٠٠١). كلا الحزبين تنافسا على وزارة الداخلية خلال الحملة الانتخابية في ايار ١٩٩٩. إن وزير الداخلية مسؤول عن منح تأشيرات دخول للمهاجرين اليهود، وعن تحديد المرتبة الشخصية للمواطنين. مثل هذه السلطات تتضمن الخدمات الدينية التي تعطيها المجالس الدينية في دوائر الحكم المحلي، ولهذا فإنها تقرّر كثيراً من سمات الحياة اليومية. سيطرت شاس على الوزارة أثناء فترة حكم نتنياهو بين ١٩٩٦ – ١٩٩٩. أثناء تلك السنوات نفذت الوزارة برنامجاً صارماً فيما يتعلق بالمهاجرين الروس الذين لا تنسجم هويتهم الدينية مع المعايير الارثوذكسية التي وضعتها شاس. لذلك مارس المواطنون من أصل روسي ضغوطات على اسرائيل بعلياه لضمان السيطرة على الوزارة في المفاوضات التي جرت لتشكيل الائتلاف الحكومي. أما الاتهامات المتبادلة بين الطرفين خلال الحملة الانتخابية فكانت مليئة بشعارات عنصرية وكراهية واضحة. إن سياسات الوزارة بعد الانتخابات تغيّرت بشكل جذري بعد أن أصبح ناثان شارانسكي وزيراً للداخلية. يلقي هذا المثال الضوء على الاثنية السياسية في اسرائيل، ما يطرح تحدياً لنظرية «الأمة الاثنية الأحادية» المتداخلة في ثنايا نموذج الديمقراطية الاثنية.

الديمقراطية الإثنيّة وكوابح المواطنة الليبرالية

طبقاً لنموذج سموحا:

«آلية الدولة هي أداة في خدمة الأمة الإثنية من أجل تقدّم أهدافها القومية، وأمنها، وخدماتها الاجتماعية، ومصالح كل من ينتمي لها. إن روح الأمة الإثنية تشكّل كافة الأنماط الحكومية، بما في ذلك اللغة الرسمية، الدين، الثقافة، المؤسسات، العَلَم، النشيد الوطني، الرموز، الطوابع، التقويم، أسماء الأماكن، الأبطال، أيام ومواقع الذاكرة الجمعية، القوانين.. والسياسات (ص٥٨٢).»

إن الأنماط الحكومية تشكل دون أدنى شك جزءاً مهماً في توكيد

العنصر اليهودي لدولة اسرائيل. ومهما يكن من أمر، فإنه حين نعود الى الأبعاد المختلفة لهذه الأنماط، فإننا نشير إلى أن «الروح الاثنية للأمة» قد مرّت بعملية من التحوّل في العقدين الأخيرين. إن بحوث العلاقات المجموعاتية في اسرائيل، وسموحا من روادها، تشير بشكل خاص إلى التعددية الداخلية ضمن الأغلبية اليهودية المسيطرة وإلى الصراع المتزايد بين الثقافات فيما يتعلق بشخصية الدولة ومغزى أيديولوجيتها المهيمنة. (كيمرلنغ ١٩٩٨). الكثيرون يرون الأيديولوجيا الصهيونية «استراتيجية الطبقة الحاكمة» (شافير وبيلد ١٩٩٩). إن الخطاب الصهيوني المسيطر لا يهدف فقط إلى تشويش السيطرة اليهودية في وجه الأقلية العربية، بل التعامل أيضاً مع الانقسامات الداخلية في المجتمع اليهودي ويَخدُم عمليات الدمج الثقافي للمجموعات اليهودية المختلفة ضمن نموذج مشكّل في ذهنية النخبة الاشكنازية المسيطرة.

إن نموذج الديمقراطية الإثنية يتكلم عن حقوق مدنية وسياسية لكل المواطنين في الدولة. وهكذا، فإنه يقبل المفهوم الليبرالي للمواطنة الذي يحدّ نفسه بالحقوق السياسية متجاهلاً ما أصبح مركزياً في النظرية الديمقراطية وحقوق الجماعات اجتماعياً واقتصادياً. إن نموذج الإثنية الديمقراطية لا يسائل مفهوم المواطنة الليبرالية المتأصّل في الخطاب السياسي المهيمن في اسرائيل. الخطاب السياسي المهيمن في اسرائيل يؤكد أهمية المواطنة الليبرالية كرزمة حقوق يعطيها النظام من القمة إلى القاعدة. لذلك، فإن في صلب المفهوم العمودي للنفوذ وصورة الدولة كآلية تنظم وتضبط العلاقات في المجتمع، يوجد مفهوم محدود للمواطنة (مان ١٩٨٧). هذا المفهوم يرى المواطنة أداة في يد الدولة لترتيب العلاقات بين الدولة والمواطنين. وطبقاً لهذا المفهوم، ليس من مكان للواقع السياسي من وجهة نظر الصراعات الاجتماعية للمصادر المادية أو غيرها. بهذا المنطق، تتحول المجموعات الاجتماعية الى موضوعات لسياسات الدولة دون أن يكون لها رأي في بنية وأيديولوجيا الدولة.

لكن مفهوم المواطنة كرزمة حقوق تعطى من القمة للأسفل تتجاهل سمات أساسية لمفهوم المواطنة وهم الهوية الجماعية والمشاركة. احدى السمات الأساسية للمواطنة الديمقراطية هي طبيعتها التي تضع حدوداً (بوغي ١٩٩٠). إن الديمقراطية شكل من أشكال الانغلاق حيث توضع حدود واضحة بين الجماعات الداخلية والخارجية (بروباكر ١٩٩٢). ولهذا فإن المواطنة مرتبطة بسياسة الهوية التي تقودها مؤسسات الدولة. قد تكون نظرية كونية ذات انسجام حيث يعتبر كل المواطنين متساوين في مجتمع سياسي مهيمن. في مثل هذه الحالة يُفترض أن يكون المواطنون متساوين في مجتمع سياسي واحد (باربر ١٩٨٤)، لكن هذه الإمكانية ليست الوحيدة. إن النظرية السياسية قد أظهرت أن المواطنة الليبرالية عمياء ازاء الاختلاف، وعليه فإنها قمعية (ماريون ـ يونغ ١٩٩٨؛ يونا ١٩٩٩). في المجتمعات ذات التعددية الثقافية والأحادية الاثنية فإن المواطنة التفاضلية وحقوق الجماعات تكون فعالة أكثر في حل الصراعات السياسية ـ الاجتماعية وغالباً ما تكون أكثر ديمقراطية (كيمليكا ونورمان ٢٠٠٠).

بناءً على هذا الفهم هناك مشكلتان أساسيتان في مفهوم المواطنة متداخلة في نموذج الإثنية الديمقراطية. أولاً، المواطنون العرب ليسوا جماعة داخلية رغم كونهم من الناحية القانونية، على الأقل، جزءاً من المجتمع السياسي الإسرائيلي. إنهم ليسوا عضواً في المجتمع كما ترسمه الأيديولوجيا الصهيونية المهيمنة. ورغم أن سموحا يتكلم عن حقوق ليبرالية متساوية على الصعيد الفردي، فإن التجربة السياسية للمجموعة العربية تظهر أن ثمة فجوات أساسية بينها وبين نظيرتها اليهودية في هذا السياق. لا توجد هوية مدنية جامعة في اسرائيل. الفجوة بين كون المرء يهودياً أو كونه اسرائيلياً والطريقة التي تتعامل بها هذه الهويات مع الدولة ومواطنيها، تظهر هذه الفجوات. لا يوجد قومية اسرائيلية رغم ان هناك مواطَنَة اسرائيلية. ونتيجة لتحديد هوية الدولة على قاعدة قومية ـ إثنية مبنية على واحدة من قومياتها فإنها تصنع إشكالية مواطنة بالنسبة لأولئك المواطنين الذين لا ينتمون إلى القومية المسيطرة، وبذلك فإنها ترمي بهم خارج حدودها.

النظام الديمقراطي الإثني في اسرائيل استقر بسبب تأسيس قوانين ومؤسسات بطريقة تعطيها (اسرائيل) أساساً قانونياً وأخلاقياً للحفاظ على نفسها كما تأسست في الأصل. مثل هذا الوقف ازاء نظام سياسي والذي يتضمن قدراً كبيراً من الحتمية لا يتفق مع النموذج النظري لنظام في مرحلة مؤقتة

ثانياً، ليس كل اليهود مندمجون ومتساوون داخل المجتمع اليهودي. لقد سعت اسرائيل الى نموذج تجانسي للمواطنة كما يتضح في نموذج الديمقراطية الاثنية. ومهما يكن من أمر، وكما استطاع بيلد أن يوضح، هناك ثلاثة خطابات مختلفة للمواطنة في اسرائيل: الليبرالية المدنية، الجمهورية، والقومية الإثنية (بيلد ١٩٩٢). لقد استغلت الدولة أكثر من خطاب إلى مجموعات مختلفة من مواطنيها. عومل العرب، كما أوضحنا سابقاً، من ناحية ليبرالية فقط. وقد تمّ تبني خطاب المواطنة الجمهوري الإثني لترويج المصالح اليهودية وقيادتها نحو التجانس والانسجام. إن هذا يعكس ما يدعوه سموحا بالديمقراطية الإثنية. هذا النموذج يرسم شروطاً مسبقة واضحة لليهود الشرقيين كي يندمجوا كمواطنين متساوين في المجتمع المأمول (شوكيد ١٩٩٨). كان من المتوقع منهم، كما كان الحال مع

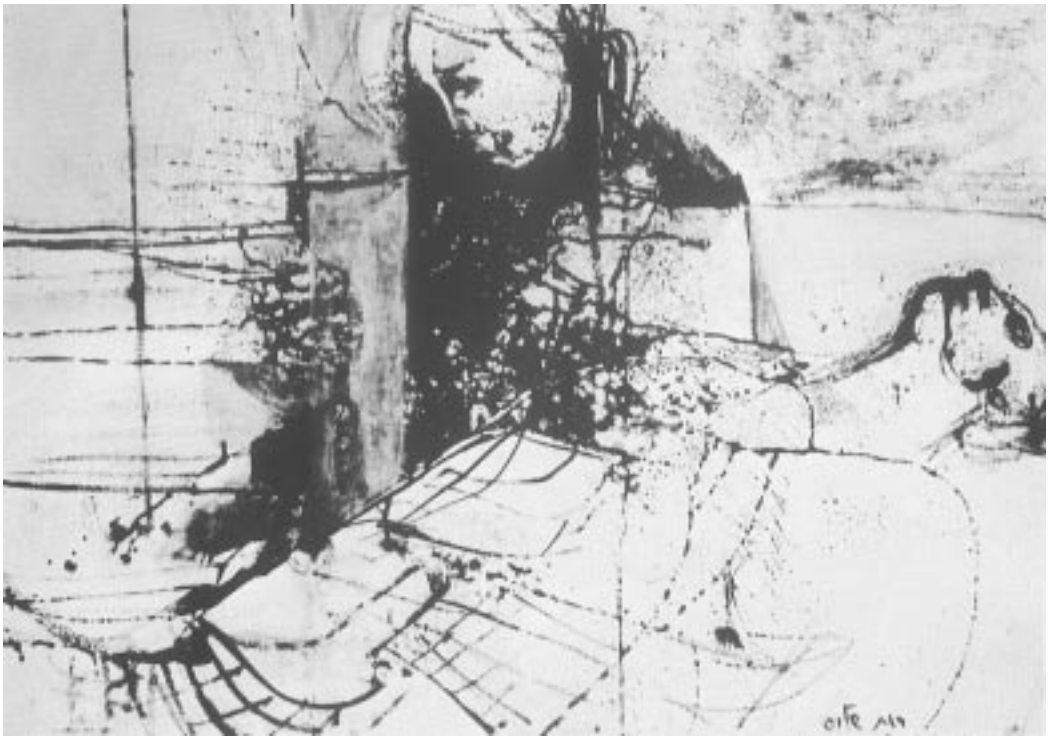

روث شلوس – حداد

اليهود الروس في التسعينيات، الاندماج في الهوية الإسرائيلية المهيمنة كي يكونوا متساوين مع نظرائهم الأشكناز الغربيين. إن الثقافة الصهيونية المسيطرة تتطلب عملية تثقيف يتبنى من خلالها كل اليهود محددات الهوية القومية المسيطرة (أمير ١٩٩٨؛ مايكل ١٩٧٤). أكدت خبيرة بارزة في سياسات الاستيعاب ان على اليهود الشرقيين أن يمروا بعملية «تحلل اجتماعي»: «التخلي عن التقاليد الثقافية المتخلفة» و «إعادة اندماج مجتمعي» (تبني نظام قيمي يرى نفسه من وجهة نظر غربية) حتى يصبحوا متساوين (بار ـ يوسيف ١٩٨٠). ورغم أن هذا النمط من العلاقات وسم السنوات الأولى من قيام الدولة، فإن أمثلة من سياسات الاستيعاب في سنوات التسعينيات تظهر أنهم ما زالوا مؤثرين في الثقافة السياسية الإسرائيلية. لقد رَسَم اليهود الروس مؤسساتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية لأنهم عارضوا التأقلم مع الأنماط المتعارف عليها في الاستيعاب داخل المجتمع الإسرائيلي. الفجوات المتبقية بين اليهود الشرقيين والاشكناز في كل مجالات الحياة تظهر التأثير المتبقي لسياسات الهوية الإسرائيلية وتناغم هذه الهوية الايجابي مع التدرّج الثقافي ـ الاثني بين المواطنين الاسرائيليين (حيبير ١٩٩٩).

والمواطنة تعني ضمنياً مشاركة المواطنين النشطة في تحديد نظام العلاقات بينهم وبين الدولة (تيرنر ١٩٩٠). من خلال فهم الدولة على أنها «مؤسسة مستقلة ذاتياً»، فإن نموذج الديمقراطية الإثنية لا يقيم علاقة منطقية مع درجة التبادلية بين المجتمع المدني ومنظماته المختلفة، وبين الدولة كمجال للمغزى التحليلي. إن النموذج يفترض وجود مساواة بين المواطنين المنتمين للأغلبية اليهودية المسيطرة. إنه يتجاهل أن المواطنة كعضوية في مجتمع سياسي تنطوي على المشاركة النشطة المتساوية في تشكيل رفاهها المشترك. وعلى أية حال، فإن في صلب نموذج الديمقراطية الإثنية فهماً يصوّر المواطنة على أنها كيان يسلم بإملاءات الدولة. هذا الفهم للمواطنة يعكس الواقع الإسرائيلي جزئياً. وعلى المرء أن يلحظ أن هناك عمليات واضحة للقطاعية في المجتمع الإسرائيلي حيث تتصارع جماعات من مشارب ثقافية مختلفة في المجتمع اليهودي تعمل على تعزيز اقترابها من نفوذ الدولة وتحقيق مصالحها. هناك صراع ثقافي متعدد في المجتمع الإسرائيلي قائم على مفهوم انسجام المواطنة في داخل الجالية اليهودية. هذه هي فجوات بين سياسات الدولة الرسمية فيما يتعلق بالمواطنة والواقع السياسي لا يستطيع نموذج الديمقراطية الإثنية الامساك بها. (ماريون ـ يونغ، ١٩٩٨).

إنّ صعود النفوذ السياسي للقطاعات، مثل النخبة الليبرالية المدنية من ناحية، والأحزاب الإثنية من جهة أخرى، تشكل انطباعاً عن الاحتجاج القائم ضمن المجتمع اليهودي ضد المفهوم الأيديولوجي المسيطر في الدولة. إن التوجهات الاجتماعية المدنية للاحتجاج ضد هيمنة خطاب القومية الصهيونية قد قوي في السنوات الأخيرة. عالم الاجتماع اليهودي

أوري رام يتحدث عن توجهين أساسيين: «الصهيونية الجديدة» و«ما بعد الصهيونية». إنه يدّعي بحق أن «معظم السكان من أصل يهودي في اسرائيل لا يزالون يعترفون بالانتماء للصهيونية. مع ذلك فإنه ما بين السبعينيات والتسعينيات فإن حدود الخطاب الصهيوني قد انحرفت كبيراً عن اليمين واليسار. «الصهيونية الجديدة» و«ما بعد الصهيونية» تشيران، على التوالي، إلى انحرافات الجناح اليميني والجناح اليساري من الصهيونية الكلاسيكية. ومما يستحق النقاش أن أياً من الاتجاهين لا يملك أغلبية، وان كلاهما يعيدان صياغة محيطات الهوية الإسرائيلية الجمعية» (رام، ٢٠٠٠)، إن فحصاً للصراع بين هذه الجماعات على نفوذ الدولة يوضح بجلاء أن رام كان متواضعاً وحتى محافظاً في تقديره، على الأقل حين يأتي الأمر إلى توجه الصهيونية الجديدة. فتربعها على سدة الحكم منذ الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تعكس بشكل واضح محاولات قوى سياسية متطرفة جرّ الدولة إلى سياسات قمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتجاهل تام لاحتياجات الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل.

من الأمثلة في هذا السياق حركة شاس التي تُقدّم مفهوم الارثوذكسية المحافظة للقومية اليهودية فيما تظهر موقفاً متأرجحاً نحو الدولة. انها تستغل المصادر الحكومية الرسمية من أجل تطوير قاعدة من المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية تكون مخلصة لرؤيتها (فيشر ١٩٩٩؛ بيلد ١٩٩٨). إن الحزب يروّج لمفهوم جديد من القومية اليهودية مبني على التفسير السفاردي للنصوص اليهودية. إنه يعزز الهوية الدينية للدولة اليهودية ويحارب التوجهات الليبرالية الجديدة في المجتمع. هذا الحزب يمثل في الغالب اليهود الشرقيين. لهذا، فإن الربط المستمر بين المجموعات الكثيرة من السكان من أصول شرقية وشاس يزيد من حدّة الانقسام الديني الاثني في اسرائيل. أثبتت الدراسات التي أُجريت على انتخابات ١٩٩٦ و ١٩٩٩ أن هناك عمليات تفاضل اجتماعية ـ سياسية تضم عناصر اثنية وطبقية وبيئية (شاليف، بيلد ويفتاشل، ٢٠٠٠). يتم تعزيز التصويت داخل المجموعة من خلال عمليات ذات علاقة بالطبقة والتواجد الجغرافي والعزل العرقي. بموازاة شاس، هناك أحزاب قطاعية وعلمانية تتبنى الخطاب الرسمي الصهيوني لأسباب سياسية وثقافية. من أسطع الأمثلة على ذلك حزب «اسرائيل بعلياه» وهو حزب إثني وكثير من أعضائه ليسوا يهوداً من الناحية العقائدية والقانونية. ولهذا، فإن الحزب يتبنى خطاباً صهيونياً علمانياً راديكالياً من أجل الحصول على شرعية المشاركة في السياسة الإسرائيلية.

إن الصورة التي رسمناها للمجتمع اليهودي في اسرائيل حتى الآن توضّح وظائفية التركيز على الانقسام العربي ـ اليهودي والمحاولات المبذولة لجعلهما مجموعتين قوميتين متجانستين والتغاضي عن الانشطارات داخل المجتمع اليهودي. إن الدولة تلعب، ولا تزال، دوراً مركزياً في توزيع الثروة. البحث يثبت باستمرار أثر الدولة على بنية السوق من جهة، وعلى الانقسام الثقافي لذلك السوق، من ناحية أخرى (سويرسكي وبرونشتاين ١٩٩٣). لا تزال الفجوات عبر ـ الاجتماعية تشكل واحدة من أهم انواع الجدل في السياسة الاسرائيلية، وللدولة تأثير هائل على بنيتها واستمراريتها، اضافة الى مغزى تلك الفجوات (كوهن، ١٩٩٨). إن العمليات القطاعية في السياسة الاسرائيلية تجسّدُ الرغبة المتنامية لمجموعات كثيرة لتظهر هويتها الثقافية والاجتماعية. هذه العملية تجد تعبيرها في النظام السياسي، محدثة صدمات تنفي «الروح الإثنية للأمة» المتخيلة. (ياتسيف ١٩٩٩).

في نهاية مقاله، يشير سموحا إلى تنوعات إثنية داخلية في المجتمع اليهودي والى تنوعات داخلية في الأيديولوجيا الصهيونية. لكنه مع ذلك لا يشير الى العلاقة الواضحة بين سيطرة صورة الذات الغربية الليبرالية المهيمنة، سيطرة النخبة الاشكنازية على السياسة والمجتمع والثقافة والأمن وأثرها على النظام (شافير وبيلد ١٩٩٩). إن الفشل في الاعتراف في هذه المكونات ينحي جانباً مدى أهميتها، ليس في وصف النظام المعاصر في اسرائيل وحسب، وانما في تطورها المستقبلي. وتجاهل أهمية التداخل الاثني في العلاقات بين فئات الاغلبية اليهودية فيما يتعلق ببناء نموذج النظام الاسرائيلي يجعلنا نظن أنه إما ان تلك المشاكل قد حُلت أو ان سموحا يضع سلماً من الأولويات حيث المشاكل اليهودية البينية هي أقل أهمية من الانقسام العربي اليهودي فيما يتعلق ببنية النظام.

وبشكل مشابه، فإن هناك تغيرات في النظرة السياسية للسكان الفلسطينيين في اسرائيل (روحانا، ١٩٩٧). هنا أيضاً نستطيع أن نرى نشاط المواطن الاسرائيلي في محاولة لتوسيع التأثير العربي على السياسة الاسرائيلية وتحويل المواطنة الى رافعة لتحقيق أهداف سياسية ومدنية (نوبيرغر، ١٩٩٥). يبحث المواطنون العرب عن توسيع مجالات المناورة في السياسة الاسرائيلية ورفع المطالب التي لم يتم الاستماع لها من قبل. بإمكان المرء أن يعمم قائلاً إن معظم المواطنين العرب غير راضين عن الوضع القائم (سموحا وغانم، ٢٠٠١). إن نخبهم السياسية والثقافية تصعّد من نقدها واستيائها من كل ما يتعلق بالتمييز ضد جمهور الناخبين

مظاهرات اليهود الشرقيين في وادي الصليب – ١٩٥٩

العرب. هناك أيضاً من لا يستكفي بالمطالبة بالمساواة المدنية ويطالب بحقوق جماعية للأقلية الفلسطينية (زيداني ١٩٩٨؛ بشارة، ١٩٩٣). بعض الحقوق الفردية للمواطنين العرب لا تحترم بشكل كامل، وكثير منهم يتحدث عن الاستقلال الثقافي الذي يمكنهم من السيطرة على نظامي التعليم والاتصالات، وفتح الفرصة أمامهم للمشاركة في وضع سياسات التخطيط المدينية (بشارة، ١٩٩٣). يتحدث العديد من رجال السياسة والمفكرين العرب عن تحويل الدولة من ديمقراطية يهودية كما هي محددة في القانون اليوم الى دولة لكل مواطنيها أو بشكل أدق الى دولة متعددة ثقافياً. تأتي هذه التغيرات نتيجة لتجربة مشتركة للجالية العربية في اسرائيل المغتربة عن الدولة والتي تسعى الى فضح «خداع» الديمقراطية الاسرائيلية. الفلسطينيون في إسرائيل يرون نفسهم كسكان البلاد الأصليين ولذلك يجب أن يمنحوا مكانة خاصة في الدولة الاسرائيلية (جمال، تحت النشر). أما التصاعد المستمر في المطالبة بحقوق جماعية بين المواطنين العرب فيكشف عن الاحساس بالظلم. إنهم يضعون تحديات واضحة أمام مؤسسات الدولة على المستويين الشرعي والقانوني. هناك ارتفاع واضح في عدد حالات الاستئناف أمام المحكمة العليا تتحدى قوانين الدولة التي تميز ضد العرب، هناك أيضاً ازدياد كبير في عدد المقترحات القانونية في الكنيست يقدّمها الأعضاء العرب والتي تطالب بإعادة النظر في المكانة الخاصة للمنظمات الصهيونية مثل الوكالة اليهودية والمؤسّسة الصهيونية. هذه الاقتراحات تحاول هدم الصلة التاريخية بين الصهيونية والدولة. علاوة على ذلك، هناك اقتراحات قانونية تطالب باعطاء العرب مكانة كأقلية قومية ونفوذاً متساوياً في سلطة الدولة.

وبناء على هذه الملاحظات، فإن توجه نموذج الديمقراطية الإثنية نحو الأغلبية اليهودية ككيان واحد هو رغبة وطموح سياسيين أكثر من حقيقة

سياسية. إن التغيرات التي تمت الاشارة إليها علاوة على التغيرات في الجالية العربية التي سوف نناقشها في المرحلة القادمة، تتطلب نموذجاً نظرياً أكثر اتساعاً لفهم السياسة الإسرائيلية.

إن فشل نموذج الديمقراطية الإثنية في إدراك العمليات المعقدة التي تحدث في المجتمع الإسرائيل تقف شاهدة على حقيقة أن النموذج يوافق على المبادئ المكونة والمبررة للدولة اليهودية. في هذه الحالة، فإن النموذج لا يزال يشكل جزءاً من بنية فكرية تتحكّم فيها القوى المسيطرة من أجل أن تخدم مصالح الأغلبية النافذة.

السيرورة كمحتوى في الديمقراطية

إن نموذج الديمقراطية الاثنية يقدّم تراثاً كاملاً في الدراسات السياسية الإسرائيلية حيث تم اختيار حدّ أدنى لتعريف الديمقراطية من أجل فحص النظام الإسرائيلي (نوبيرغر وغافيسون). إن السمات الاجرائية للحكومة مثل الانتخابات الحرة وحق التصويت للجميع وتغيّر الحكومة مع الحفاظ على الحقوق المدنية، هي في العادة المركز الرئيس للاهتمام. هذا النوع من التعريف للديمقراطية كان يرمي إلى تسهيل التمييز بين وجود النظام الديمقراطي ونوعية هذه الديمقراطية، ليس في نيتنا فحص الواقع السياسي الاسرائيلي بشكل عام أو فحص الديمقراطية الاسرائيلية من وجهة نظر معيارية. سيكون كافياً الاشارة الى المضامين الأساسية والمعيارية للاجراءات الديمقراطية التي يتم استقلالها عادة لاظهار فحواها المعياري. إننا ندّعي ان التمييز القائم بين وجود النظام الديمقراطي ونوعيته هي اشكالية بل مستحيلة. النظرية الديمقراطية ودراسات عدد كبير من الحالات تظهر ان الحقوق المدنية محدودة في الحقوق السياسية فقط، ولا تلبي الحاجات الدنيا من العدالة الاجتماعية (كليجمان وفوكس، ١٩٩٥). اضافة لذلك، فإن نظريات المنظرين حول الديمقراطية تظهر أن الحقوق الفردية في الدول متعددة الثقافات أو القوميات لا تلبي الحاجات المتزايدة للهوية السياسية. لقد كشف العديد من المنظرين عن انسجام حقوق الفرد والجماعة في النظرية الديمقراطية (تايلور ١٩٩٤، كيمليكا ١٩٩٥ ، ٢٠٠١). وبما أن الانشداد الثقافي في المجتمع الاسرائيلي في صعود دائم، فلا بد من تركيز الاهتمام الى بعض الحقوق الجماعية التي لا بد من ضمانها بدعم وحماية من الدولة، وإلاّ فإن الدولة سوف تواجه تحديات متصاعدة من قبل المجموعات المختلفة، وهو ما تشهده باشكال مختلفة. إن تقزيم الديمقراطية في اجراءات كان يرمي الى اعاقة التناقض الموروث في مفهوم الديمقراطية الاثنية. إن الديمقراطية الاجرائية قد تقزمت الى وجود عملية صنع القرار وتقرير السياسة التي تحظى بتأييد الأغلبية القومية السائدة. ويكفي أن نشير الى أن الأغلبية التي تصنع القرارات ليست أغلبية كلية، طوعية ومحايدة. إنها أغلبية قومية قوية ذات شعارات ثقافية واضحة وإرث روحي. هذا الواقع الاجتماعي والقومي يحوّل قرارات الأغلبية الى حكم الأغلبية في كل القضايا التي يتم الاختلاف عليها على أسس قومية. إن تهميش العرب في السياسة الإسرائيلية وحجب مشاركتهم في الائتلافات الحكومية هو مثال واحد على ذلك. ولهذا، فإن علاقات النفوذ القائمة على التوازن الديمغرافي الذي يخدم مصالح الأغلبية القومية المسيطرة يعطي فحوى ذا أهمية كبيرة للاجراءات الديمقراطية. الأغلبية تحافظ على القدرة والأدوات القانونية للابقاء على مكانتها كأغلبية، وتضمن ان الاجراءات القائمة تخدم مصالحها. إن الاجراءات بحد ذاتها لا تكشف تعقيد علاقات النفوذ التي تعتمد عليها الحكومة من خلال سياسة مجتمعية سياسية، وهذه بدورها، تعتمد على نظرة أيديولوجية لا علاقة لها بالمساواة.

من الضروري في هذه الحال وضع الاجراءات في سياقها السياسي. إن الاجراءات الديمقراطية يمكنها أن تكون غطاءً لاعطاء شرعية لحكومة اغلبية ثابتة قادرة على البقاء بذاتها (برازيلي، ١٩٩٩). بإمكان الاجراءات الديمقراطية ان تصبح غطاءً رسمياً لعمليات غير رسمية هدفها تحطيم حقوق الأقلية (أودونل، ١٩٩٧). إن الاعتماد على السمة الاجرائية في تعريف الديمقراطية يسبب اشكالية ويصبح غير ذي معنى حين يتم ربطه بحكومة أغلبية قومية ثابتة. مثل هذا الربط يعطي تبريراً اجرائياً لطغيان الأغلبية. وبالطريقة ذاتها، يتم تجاهل الفحوى السياسي الذي تشكله الاجراءات السياسية والتشريعية. إن الأمر كذلك في أي شكل من أشكال الديمقراطية، خاصة في نظام تسيطر عليه أغلبية قومية في واقع متعدد القوميات المتصارعة. وفيما يكون قرار الأغلبية أداة تعبئة شعبية لدى أية حكومة، فإن حكم الأغلبية ينفي وجود الأقلية (آرندت، ١٩٦٣). إن الاجراءات الديمقراطية هي آلية في يد الأغلبية تشرّع استمرار نمط السيطرة القائم من خلال الابقاء عليهم كأغلبية. يتم ذلك من خلال تشجيع الهجرة وزيادة معدل الولادات أو تحويل الأقلية إلى جسم خارج اطار الدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى استغلال القوانين الديمقراطية في اللعبة.

إن سيرورة التشريع الديمقراطي تسمح للمؤسسة السياسية بتطبيق ممارسات واستراتيجيات سياسية لتحديد حركة الأقلية وتجريدها من حقوقها. إن الاجراءات الديمقراطية قائمة على خطاب شعبي يخلق الحدود بين المسموح به والممنوع. وفي واقع متعدد ثقافياً وقومياً، فإن خطاب الأغلبية المسيطرة يستطيع تحويل المجموعات الهامشية بعيداً عن اللعبة السياسية من خلال تجميد هامش حركتها باستخدام اجراءات تقوم

الأغلبية بتمريرها. أكثر الأمثلة وضوحاً التعديلات التي أجريت على القانون الأساسي: الكنيست، عام ١٩٨٥، والذي وضع حدوداً واضحة للمشاركة في اللعبة الديمقراطية كما ينص القانون:

«قائمة المرشحين لن تشارك في الانتخابات للكنيست إذا تضمنت أهدافها مباشرة أو ضمناً، واحداً من الأمور التالية:

١ ـ انكار وجود اسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

٢ ـ انكار الطبيعة الديمقراطية للدولة.

٣ ـ «التحريض على العنصرية». (بروتوكولات الكنيست، مجلد ٤٢، ص ٣٩٥١).

لقد طرأت على الاجراءات الديمقراطية تحوّلاً عميقاً ونوعياً مع تعديل القانون الأساسي، من المستحيل حتى نظرياً على الأقلية مسائلة كون اسرائيل «دولة الشعب اليهودي»، حتى ضمن العملية الديمقراطية. الامكانية هذه موجودة أيضاً ضمن قانون الأحزاب الذي صودق عليه العام ١٩٩٢. في السنة ذاتها تم قبول قانونين جديدين في الكنيست، «قانون أساسي: الكرامة الإنسانية والحرية» و«القانون الأساسي: حرية المهنة». جاءت هذه القوانين لتعزيز التوجه الليبرالي في المجتمع والسياسة ولبناء الحرية كقيمة اساسية في القانون الدستوري. لكن القوانين السابقة تتضمن قراراً هادفاً ينص على:

* هدف هذا القانون الأساسي هو حماية كرامة الإنسان والحرية (أو حرية المهنة) من أجل أن تكون قيم الدولة الاسرائيلية كدولة يهودية وديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من القانون الأساسي.

طبقاً لذلك، يتضح أنه حتى القوانين التي تأتي لدمقرطة النظام الاسرائيلي وتعزيز الحقوق الليبرالية تخضع للأيديولوجيا المهيمنة للدولة اليهودية (أفنون، ١٩٩٨). هذا القرار في القانون يظهر بوضوح نطاق المجتمع السياسي والفضاء الشرعي للعبة الديمقراطية. هذه الهفوات في الديمقراطية الإسرائيلية قائمة في الابعاد الاجرائية، التي تحدد فحواها النوعي. ولتوضيح هذه النقطة من المفيد أن نقتبس من سموحا، الذي يقول «بما أن اليهود لا يستطيعون المحافظة على دولة يهودية نقيّة، فقد تأقلموا مع وجود أقلية عربية تتمتع بحقوق ديمقراطية طالما لا تلحق الأذى بالسيطرة اليهودية على البلاد» (ص ٦١٩).

هذه الهفوات تجد تعبيراً لها في مجال آخر لا تتم الإشارة إليه في نموذج الديمقراطية الاثنية إنّه حالة الطوارئ القانونية والنفسية. اسرائيل ما زالت في حالة طوارئ منذ تأسيسها. ورغم أن الوضع القانوني للطوارئ لم يعلّق الاجراءات الديمقراطية الأساسية، مثل الانتخابات أو نشاطات الكنيست، فإن هذا الموقف يؤثر بشكل جوهري على نشاطات سلطات الدولة. القانون والأمن مصدران مركزيان يسيطر عليهما النخبة التي أسست الدولة والنخبة التي برزت عنها (برازيلي، ١٩٩٤؛ هوفنونغ، ١٩٩١). هذان المصدران يشكلان آليتين للسيطرة، الأولى مادية والأخرى أيديولوجية. انهما تسهلان فرض النظام الرسمي، الذي يحظى بمعانٍ ضمنية ذات أهمية كبيرة ليس فيما يتعلق بنوعية الديمقراطية في اسرائيل فقط، بل بالمزايا الاجرائية أيضاً. إن نموذج الديمقراطية الإثنية يرتكز على نظرية النظام الرسمي في اسرائيل، كما تجدده النخبة التي تسيطر على هذين المصدرين. وبهذا فإن النموذج يعفي نفسه من علاقته بالسمات المركزية مثل السيادة، الحدود الجيوبوليتيكية والحقوق الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة. إن أكثر الأمور مدعاة للقلق هو استغلال الأنظمة والقوانين لتحويل مصادر الأراضي من أيدي المواطنين العرب الى الدولة، ومن ثمّ منع العرب من استغلالها. لقد تم انتقاد هذه السياسة مؤخراً في سابقة قانونية قامت بها المحكمة العليا ولكن تمّ تخطيها من خلال اجراءات غير رسمية (برازيلي، تحت الطبع). إن توزيع المصادر المادية مثل الأراضي مثال جيد على الهرمية المعيارية التي تتغلغل في المواطنة الإسرائيلية. هناك قوانين رسمية وأخرى غير رسمية تحد قدرة الأقلية العربية في الإفادة من مصادر الدولة (سيكوي، ١٩٩٨ – ١٩٩٩).

وفي صلب الوضع القانوني للطوارئ حالة من الطوارئ الذهنية التي تدمر الاجراءات الديمقراطية باسم الأمن (نوبيرغر وبن عامي، ١٩٩٦). إن الوضع الذهني للطوارئ يجد تعبيراً له في مفاهيم ومشاعر حماة القانون والنظام في الدولة، مثل جهاز الشرطة والمحققين والقضاة، هذا الموقف يأتي بتشويهات على الاجراءات السليمة للاعتقال والتحقيق، وبذلك يتم انتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين من خلفيات قومية مختلفة، ويحرمهم من المحاكمة العادلة. يتحدث شليف عن «مناخ عام يتأثر بالقلق الأمني الذي قد يأتي بالقمع القانوني في قضايا ليس لها علاقة بالأمن». (شيلف، ١٩٩٦). وفي بحث شامل حول المحكمة العليا اتضح أن حكم المحكمة العليا يتأثر «بأسطورة الأمن القومي» (برازيلي، يائير يوختمان وسيغال، ١٩٩٤). في رأي الباحثين «هناك من بين قضاة المحكمة العليا من يسيطر عليهم فهم مسيطر بأن على المحكمة أن تتبع الاجماع (فيما يتعلق بالأمن القومي)» (المصدر السابق، ١٢).

على هذه الخلفية، فإن شيلف يميز بين بعدين لمبدأ سيادة القانون (شيلف ١٩٩٦أ). هناك المعنى الضيّق وهو رسمي صرف. أما المعنى الأكثر اتساعاً فيتعلق بجوهر النظام في قضايا الحقوق الإنسانية، والشفافية، والديمقراطية، لأن لها علاقة بالحقوق والعدالة. ولفترة طويلة من الزمن فإن المعنى الأضيق كان هو الذي تم تطبيقه في الثقافة السياسية

بينما تم تقديم نموذج الديمقراطية الإثنية كنموذج نقدي في بداية التسعينيات، إلاّ انه أصبح واضحاً أنه مجرد أداة نقدية تبرر الهيكلية القائمة في الدولة. إن تطوير شكل جديد لنظام ديمقراطي ذي شخصية اثنية يصبح آلية تشريعية للمحافظة على الوضع القائم. أما التعريف في الحد الأدنى للمواطنة فيحدّ قدرتنا على رؤية الديناميات الواسعة المتجددة التي تحدث في المجتمع الإسرائيلي والتي ستؤثر حتماً على هيكلية الدولة ونظامها

الإسرائيلية (موتز، ١٩٩٣). هذا التراث كان انحرافاً واضحاً عن المعنى المعطى لمفهوم سيادة القانون في الفكر السياسي الديمقراطي الغربي. إن فهم القانون له تأثير هائل على شكل النظام السياسي لأن له معنى ثقافياً واضحاً. إنه محشو بالمغزى الأخلاقي والثقافي مما يؤثر على طريقة تنظيم الحياة العامة. ولهذا، فإن أية معالجة للنوعية قبل القانون عليها أن تأخذ بالحسبان الفجوات الثقافية القائمة كنتيجة للقومية المسيطرة في الدولة. إن الصهيونية هي الأيديولوجيا المسيطرة للدولة ومؤسساتها. ولهذا، فإن أي متهم للقانون من وجهة نظر تشريعية وتفسيره من قبل المحكمة يجب أن يأخذ بالحسبان سيطرة الأيديولوجيا التي يأتي القانون من خلالها.

ليس من شك أن المحكمة العليا ودورها في تعزيز الديمقراطية في اسرائيل مرّت بتحول جذري في السنوات الأخيرة (باراك، ١٩٩٨). إن القوانين الأساسية المذكورة سابقاً وسعت دور المحكمة العليا ومكّنت رئيسها من التحدث عن الثورة الدستورية (غافيسون، ١٩٩٨). لقد وضعت المحكمة سوابق ثورية جديدة في مجالات مختلفة عززت القيم الليبرالية المركزية. مع ذلك، هناك فجوات كبيرة بين الأبعاد التقريرية والعملية في كل القضايا المتعلقة بالمواطنين العرب في اسرائيل. وعلّ الفجوة اللافتة للنظر بين السياسات التقريرية والعملية هي المدخل الرسمي الذي تبنته المحكمة العليا فيما يتعلق بالحقوق السياسية والإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. بهذا الخصوص، أسست المحكمة فصلاً قيمياً بين الاسرائيليين بمن فيهم اليهود المقيمون في المستوطنات والفلسطينيين الذين يسكنون تلك المناطق. إن حالة الطوارئ، المذكورة آنفاً، تسهل مثل ذلك الفصل الأخلاقي والقانوني على أسس سياسية (يفتاحئيل، ٢٠٠٠).

قواعد السلوك والواقع السياسي

في انتقاده للنظرية العلمية التقليدية، يقول ماكس هوركهايمر «لم توجد نظرية اجتماعية، حتى ولا تلك التي يقول بها عالم اجتماعي يعمم الأشياء، لا تملك مصالح سياسية لا يحدد حقيقتها التأمل المحايد، بل النشاط التاريخي الملموس». (هوركهايمر ١٩٩٣). هذه الكلمات تصدق على هذه الحالة. إنها مهمة في توضيح السياق السياسي للنماذج النظرية المختارة لتوصيف نظام سياسي، ومضامينه النظرية والسياسية. وفي انتقادها لنموذج الديمقراطية الاثنية، رجعت جافيسون إلى النبرة المعيارية للجدل فيما يتعلق بديمقراطية أو لا ديمقراطية النظام في دولة اسرائيل (جافيسون ١٩٩٩). إنها تعتقد أن الجدل خادع وغير عملي لأنه يعرض موضوعات ليست سياسية ومعيارية أساساً كمواضيع للتحليل الإدراكي والنظري. بذلك تعفي جافيسون نفسها من مواجهة نموذج الديمقراطية الإثنية رغم أنها تؤيد افتراضاته الأساسية. إنها تعفي نفسها أيضاً من التعامل مع ادعاءات نقاد النموذج ـ غانم، روحانا ويفتاحئيل ـ دون أن تدحض ادعاءاتهم في نقاشها. إن جافيسون لا تتجاهل التضمينات السياسية لاستخدام الباحثين، والاكاديميين للادعاءات النظرية. إنها تنتقد التوجه نحو اختيار مفاهيم تحليلية على خلفية جدلية. إنها تعتقد أن «الاعتبارات المعيارية يمكن لها أن تقف وراء استخدام مفهوم محدود في الحالات التي نستطيع من خلالها تحديد مضامين هذا الخيار، وإذا كان ممكناً إثبات أن تلك المضامين مرغوب فيها» (جافيسون، ١٩٩٩، ٥٥). بذلك تعزز جافيسون وصف اسرائيل كديمقراطية. هذا التبرير يرتكز على فهمها بأن نظرية اسرائيل كديمقراطية له مضامين مستقبلية ايجابية. وحسب رأيها، فإن هذا الخيار يسهّل تقدم وتطور العناصر الديمقراطية، مع تركيز الاهتمام على النقص القائم.

هذا الموقف معياري بشكل جوهري. إنها تعطي زخماً لادعاءات هوركهايمر بأن لكل نظرية مصالح سياسية متأصلة فيها. إن جافيسون تفترض أن نموذج الديمقراطية الإثنية يسهّل تقدم الديمقراطية الإسرائيلية، ولذلك فإنه أفضل من أي نموذج نظري يفترض أن النظام الاسرائيلي هو غير ديمقراطي. إن وصف اسرائيل كدولة اثنية فقط، كما يفعل بعض الباحثين تبطل المزايا الديمقراطية للنظام (غانم وروحانا، تحت الطبع). لكن تجاهل المضامين المعيارية للوجهة الانتقائية للديمقراطية الإسرائيلية

حول طبيعة النظام تثير أسئلة تخص المنظور المعياري للباحث ودرجة وعيه للمضامين السياسية لأدواته التحليلية. بذات الطريقة، يثور السؤال حول اسهام تحليل ما واستخدام الباحث لمفاهيم خاصة لتقدم الأهداف السياسية التي تبدو له شرعية. في هذا السياق، تثور أسئلة ذات علاقة بالمضامين السياسية للخصوصية الاثنية للديمقراطية الإسرائيلية.

لا يستطيع أحد تجاهل وجود اجراءات وممارسات ديمقراطية في اسرائيل. مع ذلك، على المرء أن يطرح السؤال فيما إذا كانت تلك الممارسات والاجراءات تخدم كل المواطنين الاسرائيليين بشكل متساوٍ. ليس من شك أن السكان العرب قد استفادوا من الاجراءات الديمقراطية، لكن ذلك يبقى صحيحاً ما دامت حقوقهم لا تتصادم مع مصالح الأغلبية اليهودية. إن مجال حقوق العرب غير محدد بناء على الحقوق الأساسية كمواطنين، بل مشتق من قوانين اللعبة التي وضعت بشكل استثنائي للأغلبية. لا يتم الاعتراف بالعرب كأقلية قومية فلسطينية، بل يتم التعامل معهم على أنهم أقليات دينية. ولو لم يكن للأمر علاقة بالرغبة في تحديد ماهية اسرائيل ازاء العالم الليبرالي الغربي، فسوف يكون من الصعب معرفة كيف يتطور الدعم الحالي من قبل الشعب اليهودي لتحديد حرية السكان العرب.

إن نموذج الديمقراطية الاثنية يشكل جزءاً من جهد نظري شامل لتشخيص العملية الديمقراطية في العالم، وخصوصاً، في البلدان متعددة الاثنيات التي يسيطر عليها دائماً مجموعة قومية. مهما يكن الأمر، فإن النموذج يسم بعداً واحداً فقط من النظام الإسرائيلي. ولو كان الغرض جذب الانتباه الى المزايا السلبية لنظام الحكم في اسرائيل دون تجاهل العناصر الديمقراطية فسوف يكون من الملائم انتقاد الأسس النظرية والفكرية التي تولّد انماطاً غير ديمقراطية للهيمنة في اسرائيل. إن المصالح المتشابكة لدولة اسرائيل، كما يحددها النظام، ومصالح الشعب اليهودي هي جزء من نظام أيديولوجي أكثر اتساعاً قائم في صلب النظرة العالمية الصهيونية. إن فحصاً نظرياً نقدياً للواقع السياسي في اسرائيل يجب أن يكشف على هذه التشوهات الأيديولوجية ولا يتوقف عند فحص الاجراءات الرسمية للعملية السياسية. من المهم أيضاً التركيز على العوائق البنيوية والايديولوجية للدمقرطة.

خاتمة

بينما تم تقديم نموذج الديمقراطية الإثنية كنموذج نقدي في بداية التسعينيات، إلاّ انه أصبح واضحاً أنه مجرد أداة نقدية تبرر الهيكلية القائمة في الدولة. إن تطوير شكل جديد لنظام ديمقراطي ذي شخصية اثنية يصبح آلية تشريعية للمحافظة على الوضع القائم. أما التعريف في الحد الأدنى للمواطنة فيحدّ قدرتنا على رؤية الديناميات الواسعة المتجددة التي تحدث في المجتمع الإسرائيلي والتي ستؤثر حتماً على هيكلية الدولة ونظامها. ثمة واقع ثقافي تعددي في اسرائيل يتزايد تأثيره عاماً بعد عام على بنية النظام، لكنه لم يتمكن حتى الآن من كسر الحواجز القانونية والمؤسساتية القديمة التي تقف عثرة في الطريق. إن الصرعات السياسية للأحزاب القطاعية هي أفضل مثل على المأسسة الجزئية لبنية اجتماعية متعددة ثقافياً في اسرائيل. إن نموذجاً نقدياً لبنية النظام الديمقراطي لا بد أن تعود الى عوامل تحجب الدمقرطة والليبرالية. إن نموذجاً يفحص علاقات النفوذ القائمة في نظام ديمقراطي دون البحث عن المشاركة في تشكيل واقع سياسي بمساواة أعظم وحرية يثير الشك حول التزاماته المعيارية.

في هذا السياق من الملائم أن نذكر جزءاً من نقاش هوركهايمر، ضمن اطار محاولاته لوضع مخطط لمزايا النظرية النقدية، يقول: «إن رؤية موضوع النظرية كشكل مميز عن النظرية ذاتها يشوه الصورة ويقود إلى مدخل للتوقف وعمل لا شيء من أجل التأقلم» (هوركهايمر ١٩٩٣). هذه الكلمات تولّد أهمية النظرية النقدية لعملية الدمقرطة. إن الانشغال الذي تم اظهاره فيما يتعلق بدرجة ثبات الديمقراطية الإثنية للنظام في اسرائيل يعكس التمييز غير الواضح ما بين موضوع النظرية والنظرية ذاتها، فإن النموذج يقع ضمن تصنيف «عقلية الطوارئ» التي تسم الخطاب السياسي الرسمي وغير الرسمي في اسرائيل، ويبرر تطبيق سياسة تنفي أهمية القيم الديمقراطية الأساسية. إن النموذج، كأداة تحليلية، مكيّف لموقف ما من خلال فرض تصنيفات معينة على الواقع، دون ان نراها كجزء منفصل من العوائق امام الدمقرطة، ان فهما افضل للسياسة الاسرائيلية والنظام يجب ان يشير الى الفجوة بين الواقع الاجتماعي المتعدد ثقافيا وانماط السيطرة السياسية التي تزيد من حدة الصراع الثقافي وتضع العوائق امام الدمقرطة، علينا ان نشير الى ان الصراع الاثنو – ثقافي في المجتمع الاسرائيلي قد جعل المواطنة التباينية نظرية سياسية ملحة من اجل استقرار المجتمع بدلا من كونها اداة تحليلية فقط لفهم التطورات الاخيرة في السياسة الاسرائيلية.

المراجع (حسب ظهورها بالانكليزية)

الموغ، او (١٩٩٧) «الصابرا» ، عام عوفيد، تل ابيب.

أمير، ي (١٩٩٨) «الاعتذار والشكر» البابيم، ١٦: ١٨٦ – ١٩١

اندرسون، ب (١٩٩١) «جاليات متخيلة»، فيرسو، لندن.

ارندت، هـ (١٩٦٣) «حول الثورة» فايكنغ برس، نيويورك، ١٦٣ – ١٦٤.

افنون، د. (١٩٩٨) «القوانين الاسرائيلية الأساسية»: الهفوة القاتلة (في بذورها) اسرائيلي لو ريفيو، ٤:٣٢، ص ص ٥٣٥ – ٥٦٦.

باراك، أ (١٩٩٨) «خمسون عاماً من القانون في اسرائيل» البابيم، ١٦: ٣٦ – ٤٤.

باربر، ر.ب (١٩٨٤) «ديمقراطية قوية»: سياسة مشاركة لعصر جديد» جامعة كاليفورنيا برس، بيركلي.

بارزيلاي، ج (تحت الطبع) «اوهام الليبرالية والقانون الليبرالي: قانون الدولة، السياسة، والجالية الفلسطينية العربية في اسرائيل» اسرائيل لو ريفيو.

بارزيلاي، ج (١٩٩٨) «جدل الأمن القومي في السياسة والقانون» في «هواجس امنية: رؤى من واقع التجربة الاسرائيلية» ج أ ي برس، ستامفورد ، كونتيكت، ص ص ٢٤٣ – ٢٤٩.

بارزيلاي ج، (١٩٩٩) «المركز في مواجهة الهامش: القوانين للوقاية من الارهاب كسياسة» بليليم، ٨ : ٢٢٩ – ٢٤٩.

بارزيلاي، يائار يوختمان وسيغال (١٩٩٤) «استئناف المبعدين: الحكومة والقانون» بليليم، ٤: ٩ –١٦.

بارزيلاي، (١٩٩٤) «الديمقراطية والحرب: الاجماع والمعارضة في اسرائيل» بابروس، تل ابيب.

بارزيلاي، (١٩٩٩) «المركز ازاء الهامش: قوانين للوقاية من الارهاب السياسي» بليليم، ٨: ٢٢٩ – ٢٤٩.

بار يوسيف، ر (١٩٨٠) «الحرمان الاجتماعي واعادة التأهيل الاجتماعي: عملية التأقلم للمهاجرين» في كتاب ي. كراوس (محرّر) «دراسات للمجتمع الاسرائيلي» مجلد ١: «الهجرة، الاثنية، والجالية» ترانس، كشن بوكس، نيوجرزي ١٩ – ٢٧.

بروبيكر، روجرز (١٩٩٢) المواطنة والقومية في فرنسا والمانيا» مطبعة جامعة هارفارد، كامبردج: ماساشوستس.

بشارة، عزمي (١٩٩٣) «حول مسألة الاقلية الفلسطينية في اسرائيل»، «النظرية والممارسة» ٣: ٧ – ٢٠.

شتريت، س (٢٠٠٠) «سياسة المزراحي في اسرائيل: بين الاندماج والبديل» مجلة دراسات فلسطينية، ٢٩: ٤، ص ص ٥١ – ٦٥.

شيفر، هـ وآخرون (١٩٩٩) «وجهة نظر شرقية حول المجتمع والثقافة في اسرائيل» مركز فان لير: القدس (عدد خاص).

كوهن، ي (١٩٩٨) «فجوات اجتماعو – اقتصادية بين اليهود الشرقيين والاشكناز ١٩٧٥ – ١٩٩٥» علم الاجتماع الاسرائيلي A (١) ١١٥ – ١٣٣.

دون، م وبونازي، ت (١٩٩٥) «حقوق المواطنة في المجتمعات المتعددة الثقافات» مطبعة جامعة كيل: كيل، ستافورشير.

ايفانز ب، رويشمير د، وسكوكبول ت (١٩٨٥) «استرجاع الدولة» مطبعة جامعة كامبردج: كامبردج.

فيشر، س (١٩٩٩) «الثورة الدستورية: وصف الواقع او نبوءة تحقيق الذات» المعهد الاسرائيلي للديمقراطية: القدس (بالعبرية) .

جافيسون، ر (١٩٩٩) «يهودي وديمقراطي؟ اعادة الالتحاق بالديمقراطية الاثنية» دراسات اسرائيلية، ٤ (١) ٤٤ – ٧٢،

غلنر، ي (١٩٩٤) «مواجهات مع القومية»، بلاكويل: اكسفورد.

غانم، روحانا ويفتاشيل (١٩٩٨) «مساءلة الديمقراطية الاثنية»: في الرد على سامي سموحا» دراسات اسرائيلية ٣ (٢) ٢٥٣ – ٢٦٧.

غانم، روحانا (تحت الطبع) «المواطنة والسياسة البرلمانية للاقليات في الدول الاثنية: المواطن الفلسطيني في اسرائيل» في «القومية والسياسة الاثنية».

غيدنز، أ (١٩٨٦) «صنع المجتمع: هيكل نظرية الانشاء» مطبعة جامعة كاليفورنيا: بركلي.

غيتلمان، ز (٢٠٠١) «الثورة الروسية في السياسة الاسرائيلية» في كتاب اريان وشامير (محرران) «الانتخابات في اسرائيل – ١٩٩٩» جامعة ولاية نيويورك: نيويورك.

هوفنونغ، م (١٩٩١) «اسرائيل: الأمن القومي ازاء سيادة القانون ١٩٤٨ – ١٩٩١» منشورات نيفو: القدس.

هوركهايمر، م (١٩٩٣) «النظريتان التقليدية والنقدية» في ت. ادورنو و م هوركهايمر «مدرسة فرانكفورت الفكرية» (ص ٥٧ – ٩٩). كتب بوعاليم: تل ابيب.

انغرام، د (٢٠٠٠) «حقوق الجماعة: المصالحة بين المساواة والاختلاف» مطبعة جامعة كانساس: كانساس.

جمال أ (قيد النشر) «بين الوطن، الشعب، والدولة: الوطنية عند الاقلية الفلسطنية في اسرائيل» في كتاب بار – تال وبن عاموس «الوطنية في اسرائيل».

كارل، ت وشميتر ب س (١٩٩٤) «الدمقرطة حول العالم: الفرص والمخاطر» في كتاب م.ت كلير و دي سي توماس (تحرير) «أمن العالم: تحديات للقرن الجديد» مطبعة سانت مارتن: نيويورك.

خازوم، أ (١٩٩٩) «الثقافة الغربية، وصمة الاثنية والانفلات الاجتماعي: خلفية عدم المساواة الاثنية في اسرائيل» علم الاجتماع الاسرائيلي، ٢:١ ص ص ٣٨٥ – ٤٢٦.

كيمرلنغ، ب (١٩٩٨) «الاسرائيليون الجدد: ثقافات مختلفة دون تعدد ثقافي» البابيم، ١٦: ٢٦٤ – ٣٠٨.

كلينغرمان، هانز ديتر وفوكس ديتر (١٩٩٥) «المواطنون والدولة» مطبعة جامعة اكسفورد: اكسفورد.

كيمليكا، و (١٩٩٥) «مواطنة التعدد الثقافي: نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات» مطبعة كلارندون: اكسفورد.

كيلميكا، و ، ونورمان و (تحرير) (٢٠٠٠) «المواطنة في مجتمعات متنوعة» مطبعة جامعة اكسفورد، اكسفورد.

مان، م (١٩٨٦) «نفوذ الاستقلال الذاتي للدولة: مصادره، آلياته، ونتائجه» في كتاب جي اي هال (تحرير) «الدول والتاريخ» بازل بلاكويل: اكسفورد.

مان، م (١٩٨٧) «استراتيجيات الطبقة الحاكمة والمواطنة» علم الاجتماع، ٢١، ٣٣٩ – ٣٥٤.

ماريون يونغ (١٩٩٨) «السياسة والاختلاف بين الجماعات: نقد لمثال المواطنة الكونية» في كتاب شافير. ج (محرر) «جدل المواطنة» مطبعة جامعة مينوسوتا: مينابوليس.

موتنر،م (١٩٩٣) «سقوط الرسمية وازدهار القيم في القانون الاسرائيلي» ماجالي دات: تل ابيب.

ميخائيل، س (١٩٧٤) «بعضهم اكثر من ذلك» يوستان مود انتربرايز: تل ابيب.

ميغدال، جي س (١٩٩٦) «الدولة في المجتمع: مدخل الى الصراع من اجل الهيمنة» في كتاب ميغدال، كوهلي و شو (تحرير) «نفوذ الدولة والقوى الاجتماعية» (ص ٧ – ٣٤) مطبعة جامعة كامبردج: كامبردج.

نوبيرغر، ب (١٩٩٥) «توجهات تنظيمية سياسية للعرب في اسرائيل» في كتاب ريخس وياغنوس (تحرير) «السياسة العربية في اسرائيل» الجامعة المفتوحة: تل ابيب.

نوبيرغر، ب و بن عامي (١٩٨٦) «الديمقراطية والأمن القومي في اسرائيل» الجامعة المفتوحة: تل ابيب.

اودونيل، ج (١٩٩٧) «اوهام حول الاندماج» في كتاب ل. دياموند و م. بلاتنر وآخرون «دمج ديمقراطيات الموجة الثالثة: افكار وتطلعات» (ص ص ٤٠ – ٥٧) مطبعة جامعة جون هوبكنز: بالتيمور.

بيلد، ي (١٩٩٢) «الديمقراطية الاثنية والبناء القانوني للمواطنة: المواطنون العرب في الدولة اليهودية» العلوم السياسية الاميركية ريفيو، ٨٦: ٢، ص ص ٤٣٢ – ٤٤٣.

بيلد، ي (١٩٩٨) «نحو اعادة تعريف القومية اليهودية في اسرائيل: وصمة شاس» دراسات اثنية وعنصرية، ٢٤ (٤) ٧٠٣ – ٧٢٧.

بوغي، ج (١٩٩٠) «الدولة»: طبيعتها ، تطورها وتطلعاتها» مطبعة جامعة ستانفورد: سانفورد.

رام، أ (٢٠٠٠) «الارض الموعودة لفرص العمل: ما بعد الصهيونية الليبرالية في عصر العولمة» في كتاب ج. شافير وبيلد (تحرير) «اسرائيل الجديدة» وست فيو، ص ص ٢١٧ – ٢٤٢.

روحانا، ن (١٩٩٧) «المواطنون الفلسطينيون في دولة يهودية اثنية» مطبعة جامعة انديانا: انديانا بولس.

سيغيف، ت (١٩٨٦) «الاسرائيليون الأوائل» فري برس: نيويورك.

شافير، ج وبيلد، ي (١٩٩٩) «المواطنة والمطابقة في ديمقراطية اثنية» في كتاب عبد المالك ك و د ي سي ياكوبسون (تحرير) «هويات اسرائيلية وفلسطينية في التاريخ والادب» (ص ص ٨٧ – ١٠٨) مطبعة سانت مارتن: نيويورك.

شاليف م، وبيلد، ي، ويفتاحئيل (٢٠٠٠) «التأثير السياسي لعدم المساواة: الانقسام الاجتماعي والتصويت في انتخابات ١٩٩٩» ورقة نقاش رقم ٢ – ٢٠٠٠، مركز بنحاس سابير للتطوير، جامعة تل ابيب.

شيلف، ل (١٩٩٦ أ) «سيادة القانون وطبيعة السياسة» منشورات بابيروس: تل ابيب.

شيلف، ل (١٩٩٦ ب) «احتياجات الامن والنظام التشريعي» بسيفاس ٣، ٢٣ – ٤٤.

شوحط، أ (١٩٨٨) «السفارديم في اسرائيل: الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها اليهود» النص الاجتماعي Social Text ١٩ – ٢٠، ١ – ٣٥.

شوكيد، م (١٩٩٨) «منتزه اثنيتي المتعددة: بعض التأملات حول الاثنية الاسرائيلية اليهودية» دياسبورا ٧: ٢، ص ص ٢٢٥ – ٤٤٦.

سيكوي، «التلازم من اجل تقدم فرص المساواة» تقرير حول المساواة والاندماج للمواطنين العرب في اسرائيل، ١٩٩٨ – ١٩٩.

سميث، أ (١٩٨٦) «الاصول الاثنية للقوميات» باز بلاكويل: اكسفورد.

سموحا، س (١٩٩٣) «انقسامات طبقية، اثنية وقومية والديمقراطية في اسرائيل»، في كتاب رام، أ (تحرير) «المجتمع الاسرائيلي: ملامح نقدية» بريروت: تل ابيب، ١٧٢ – ٢٠٢.

سموحا، س (٢٠٠٠) «نظام الحكم في دولة اسرائيل: الديمقراطية المدنية ، اللاديمقراطية أم الديمقراطية الاثنية؟» علم الاجتماع الاسرائيلي، ٢:٢ ص ص ٥٦٥ – ٦٣٠.

سموحا، س وغانم، أ (٢٠٠٠) «استفتاء في الرأي العام» مركز السلام والدراسات: جيفعات حبيبا.

سفيرسكي، س، وبرونشتاين د. (١٩٩٣) «من عمل: اين ولمن ومن اجل ماذا؟» في كتاب رام أ (تحرير) «المجتمع الاسرائيلي: ملامح نقدية» بريروت: تل ابيب، ١٢٠ – ١٤٧.

تايلور، ش (١٩٩٤) «سياسة الاعتراف المتبادل» في كتاب غوتمان أ «التعددية الثقافية» مطبعة جامعة برنستون: برنستون.

تيرنر، ب (١٩٩٠) «هيكلية لنظرية المواطنة» علم الاجتماع ٢٤ (٢) ١٨٩ – ٢١٧.

ياتسيف، ج (١٩٩٩) «المجتمع القطاعي» معهد بياليك، القدس.

يفتاشيل، او (٢٠٠٠) «حكم الاثنيات والجغرافيا، والديمقراطية: تعليقات حول سياسة تهويد البلاد» البابيم، ١٩: ٨٧ – ١٠٥

يونا، ي (١٩٩٩) «بعد خمسين سنة: حجم وحدود الديمقراطية الليبرالية في اسرائيل» كونستليشنز، ٤١١ – ٤٢٨.

زيداني، سعيد (١٩٩٨) «العرب في الدولة اليهودية: وضعهم الراهن والمستقبلي» في كتاب أ. ريخس (تحرير) «العرب في السياسة الاسرائيلية: اشكالية الهوية» مركز موشي ديان: تل ابيب.